

مسار تقدّم الإصلاحات في لبنان

## الإصلاح والتعافي البيئي ضمن الـ3R: خطوة باتجاه معالجة القضايا الطارئة



يندرج هذا التقرير ضمن سلسلة تقارير تقوم بها مؤسسة مهارات بهدف رصد وتقييم التطور الحاصل في الإصلاحات المنصوص عليها في إطار برنامج الإصلاح و التعافي وإعادة الإعمار (3RF) الذي يشكل جزء من الاستجابة الدولية التي أطلقها الإتحاد الأوروبي ومنظمة الأمم المتحدة ومجموعة البنك الدولي، بعد انفجار مرفأ بيروت في 4 آب 2020.

## 1- مقدمة عن القطاع البيئي في لبنان ومناقشة سياسات ال3RF ضمن مجموعة UNSDCF: PLANET RESULTS GROUP

في وقت يعاني فيه لبنان من أزمات على جميع الأصعدة، يشكّل التلوّث الكيميائي والنفايات الصلبة إحدى هذه الأزمات لما لها من تأثير خطير على البيئة، ومن المهم طرح هذه المشاكل البيئية بسبب تأثيرها على صحّة الإنسان، والمحافظة على بيئة سليمة، بالإضافة إلى ضمان تطوّر بيئي مستمرّ.

ومع ذلك، فقد تم تجاهل الحوكمة البيئية في لبنان لفترة طويلة في الوقت الذي يحتاج فيه قطاع البيئة إلى خطة استراتيجية شاملة وطويلة المدى، بالإضافة إلى أنّه لا يزال تنفيذ ومراقبة الأنظمة البيئية ضعيفاً للغاية. في هذا السياق ولتعزيز المناقشات المرتبطة في إصلاح هذا القطاع، يتم مناقشة أولويات البيئة وفقاً لمبدأ الحوار الشامل ضمن منتدى "Planet Results Group"، وهو منتدى تنسيقي مرتبط بإطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة (UNSDCF). ويجدر بالذكر أن منتدى "Planet Results Group" التابع لإطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة (UNSCDF) استبدل مجموعة العمل المخصّصة للبيئة 3RF، حيث تم إدماج هذه المجموعة في آلية تنسيق مع الأمم المتحدة.

الأولويات البيئية، التي تمت مناقشتها ضمن هذه المجموعة، هي جزء من أولويات الإصلاح الخاصة في إطار ال 3RF التي تم تحديدها من خلال مسار إصلاحي شامل بقيادة الحكومة اللبنانية والمجتمع المدني والمجتمع الدولي، ويعتبر التقدم في هذه الإصلاحات منها البيئية شرطاً أساسياً من أجل إطلاق الاستثمارات لإعادة بناء الأصول والخدمات والبنية التحتية الحيوية في لبنان.

## 2- نظرة عامة عن مسار تقدّم مجموعة عمل البيئة ضمن الـ3RF

تشكلت مجموعة "UNSDCF Planet Results Group" من العديد من أصحاب المصلحة كوزارة البيئة، الإتحاد الأوروبي (EU)، برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (UN-Habitat)، منظمة الصحة العالمية، البنك الدولي (World Bank) وغيرهم من المنظمات بهدف رسم طريق الإصلاحات البيئية الواجب تطبيقها سعياً نحو الحوكمة الشاملة في القطاعات.

ركزت مجموعة UNSDCF Planet Results Group على أولويتين للعام 2023، الأولى تتمثل بتطوير إطار لإدارة المواد الكيميائية والثانية مرتبطة بإعادة هيكلة التعرف في وزارة البيئة على النفايات الصلبة (استرداد التكلفة).

وفي تموز عام 2023، عقدت المجموعة إجتماعاً في إطار الـ3RF لمناقشة خارطة الطريق المقترحة باتجاه ادارة وطنية للمواد الكيميائية. يجدر بالذكر أن مساهمات المشاركين خلال هذا الاجتماع أدت إلى مراجعة مذكرة المفهوم للمشروع من قبل برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP). أطلق على هذا المشروع إسم "البرنامج الوطني لإدارة المواد الكيميائية في الجمهورية اللبنانية" ويهدف إلى مساعدة السلطات اللبنانية في إنشاء برنامج وطني شامل لإدارة المواد الكيميائية وضمان إدارتها بطريقة صديقة للبيئة في جميع أنحاء لبنان بطريقة منسقة ومتكاملة.

وينقسم المشروع إلى مرحلتين رئيسيتين، بجدول زمني يمتد لمدة 18-24 شهراً. مرحلة التقييم والتحليل لممارسات إدارة المواد الكيميائية الحالية، والمرحلة التطويرية المتمثلة ببرنامج وطني يهدف إلى تعزيز الإدارة البيئية السليمة لإدارة المواد الكيميائية.

### وبحسب الـ **CONCEPT NOTE**، توزعت النشاطات على الشكل التالي:

**النشاط الأول:** تمثل بإنشاء فريق من الجهات المعنية بإدارة المواد الكيميائية بهدف الاستفادة من الخبرات والرؤى المشتركة لهؤلاء الفاعلين لإرشاد وتوجيه تطوير خطة وطنية قوية لإدارة المواد الكيميائية، وذلك من خلال تشكيل الاستراتيجيات والسياسات والتدابير المذكورة في الخطة الوطنية، مما يضمن معالجة التحديات والأولويات المتعددة المتعلقة بسلامة المواد الكيميائية في لبنان.

**النشاط الثاني:** تمثل بإجراء تحليل للوضع الحالي لممارسات ونظم إدارة المواد الكيميائية وهي مرحلة حاسمة في المشروع، ليس فقط لتوفير فهم واضح للممارسات الحالية لإدارة المواد الكيميائية في لبنان، ولكن أيضًا لوضع الأساس لتطوير برنامج وطني مخصص لسلامة المواد الكيميائية.

**النشاط الثالث:** تمثل بوضع برنامج وطني لإدارة المواد الكيميائية للبنان بناءً على النظرة والاستنتاجات المستمدة من تحليل الوضع الذي تم إجراؤه في النشاط الثاني، يشمل وضع برنامج وطني شامل واستراتيجي لإدارة المواد الكيميائية مصمم خصيصًا لتلبية احتياجات لبنان الفريدة.

**النشاط الرابع:** تمثل ببناء القدرات لمكافحة التحرك غير القانوني للنفايات الخطرة من خلال تنفيذ برنامج تدريبي لبناء القدرات لضباط الجمارك يُعدّ خطوة حيوية في تعزيز قدرة لبنان على إدارة النفايات عبر الحدود بفعالية ومكافحة تجارة النفايات غير القانونية، من خلال نقل المعرفة والمهارات المتخصصة بما ينسجم مع الاتفاقيات الدولية، لتعزيز نهج أكثر أمانًا ومسؤولية وصواباً بيئياً في إدارة ومراقبة النفايات الخطرة.

ووفقاً لـ *concept note*، سيلعب هذا المشروع دوراً أساسياً في إعادة بناء ثقة الجمهور في المؤسسات الحكومية من خلال تعزيز الشفافية والمساءلة في الإدارة. وبالتالي، فإنه سيعزز عملية التعافي الشاملة.

بالإضافة إلى ذلك، وكجزء من جهود 3RF لمعالجة القضايا البيئية في لبنان، أعلن صندوق التمويل اللبناني (LFF)، وهو مجموعة من المانحين الموثوقين، في عام 2022 عن تمويل منحة بقيمة 10 ملايين دولار لدعم جهود التعافي البيئي في بيروت وإدارة النفايات الصلبة. بعد انفجار المرفأ، في مشروع بعنوان "برنامج استعادة البيئة الحرجة في بيروت وترميمها وإدارة النفايات"، الموقع بين البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وقد تم الإعلان في 5 نيسان 2024، خلال فعالية نظمتها وزارة البيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الكرنتينا، عن أن إعادة تأهيل منشأة فرز الكرنتينا (KSF) سيبدأ قريباً كجزء من برنامج إنعاش البيئة الحرجة في بيروت وترميمها وإدارة النفايات الصلبة. مع إطار زمني مدته 12 شهراً. ويهدف المشروع إلى خدمة مدينة بيروت ومنطقة قضاء المتن بشكل فعال.

وكانت قد تعرضت كل من منشأة فرز النفايات الصلبة في الكرتينا ومنشأة تسميد المرجان في منطقة برج حمود لأضرار جسيمة بعد انفجار المرفأ في 4 آب 2020. تعتبر هذه المرافق مكونات مهمة في نظام إدارة النفايات الصلبة الذي يخدم بيروت والمناطق المحيطة بها. ويعد استعادتها أمرًا ضروريًا لفرز النفايات وإعادة تدويرها، وتعزيز الممارسات البيئية المستدامة، وتقليل حجم النفايات التي تنتهي في مكبات النفايات.

وقد **شدد** وزير البيئة الدكتور ناصر ياسين خلال الفعالية على أهمية المشروع، مشيرًا إلى أن:

“

**إطلاق الاعمال واشغال إعادة تأهيل وتصليح  
معمل الفرز في الكرتينا، والذي سيستوعب فرز  
1000 طن من النفايات يوميا من مدينة بيروت  
وقضاء المتن، هو مدمك اساسي للإدارة  
المتكاملة للنفايات الصلبة في بيروت.**

**د. ناصر ياسين  
وزير البيئة في لبنان**

”

### 3- التحديات التي تواجه تقدّم مجموعة عمل البيئة ضمن 3RF

- نقص في التقدّم ضمن البرنامج الوطني لإدارة المواد الكيميائية: على الرغم من عرض البرنامج، إلا أنّه وإلى اليوم لا يوجد أي تطوّرات بشأن هذا الملف على الرغم من أهميته لضمان الإدارة السليمة بيئياً للمواد الكيميائية في جميع أنحاء لبنان بطريقة متكاملة.
- توصيات متضاربة من الوزارات: خلال الاجتماع لمجموعة العمل المخصص للبيئة حيث تمت مناقشة "البرنامج الوطني لإدارة المواد الكيميائية"، قالت وزارة البيئة أنّ كل وزارة تنظّم المواد الكيميائية المختلفة المرتبطة بقطاعها - هناك ثغرات نظراً لوجود توصيات متضاربة من وزارات مختلفة.
- غياب الانتظام المؤسّساتي: لا شك أنّ الفراغ الرئاسي وما يليه من عدم انتظام للحياة المؤسّساتية وعدم وجود حكومة فعليّة تقرّ المراسيم اللازمة، يشكّل تحدّي كبير في جميع القطاعات، ويؤثر سلباً على سرعة وجدّيّة تطبيق البرامج.
- التأخّر في إعادة تأهيل المعامل النفايات الصلبة ضمن برنامج "إنعاش البيئة الحرجة في بيروت وترميمها وإدارة النفايات": تم ذكر العديد من التحديات التي تواجه هذا البرنامج في تقرير LFF لسنة 2022، واحدة منها ضرورة إعادة تأهيل المنشآت المخصصة للنفايات الصلبة ، إذ كان من المتوقع أن تبدأ الأعمال في آب/أيلول 2023، لكن هذا الأمر لم يحصل بل تم الإعلان في 5 نيسان 2024 أنّ إعادة التأهيل لمرفق فرز النفايات الصلبة في الكرنطينا سيبدأ قريباً ومن المتوقع أن تكتمل في غضون 12 شهراً.
- استجابة غير كافية من مقدمي العروض/المقاولين: قد يعاني برنامج "استعادة البيئة الحرجة في بيروت وترميمها وإدارة النفايات"، من استجابة غير كافية من مقدمي العروض بسبب الوضع الاقتصادي في لبنان. وقد يكون لذلك آثار على استكمال الأنشطة المتعلقة بتطوير موقع للتخلص من نفايات الأسبستوس الملوثة وإعادة تأهيل مرافق إدارة نفايات كورا/كرنتينا في الوقت المناسب.

## 4- التوصيات

- تنفيذ البرنامج الوطني لإدارة المواد الكيميائية في المهل الزمنية المحددة: ينبغي تنفيذ المشروع ضمن الجدول الزمني المحدد مسبقاً بهدف ضمان الإدارة السليمة بيئياً للمواد الكيميائية في جميع أنحاء لبنان بطريقة منسقة و متكاملة، نظراً للمخاطر التي تشكلها على صحة الإنسان والبيئة.
- الالتزام بالاتفاقيات الدولية المتعلقة بالمواد الكيميائية: بما في ذلك اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود، واتفاقية روتردام المتعلقة بتطبيق إجراء الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية ومبيدات آفات معينة خطرة متداولة في التجارة الدولية.
- تنفيذ "برنامج استعادة البيئة الحرجة في بيروت وترميمها وإدارة النفايات" على وجه السرعة، دون مزيد من التأخير، نظراً للحاجة إلى معالجة القضايا البيئية العاجلة والحرجة من أجل التعافي البيئي المستدام.
- إشراك المجتمع المدني: ضمان المشاركة الفعالة لهيئات المجتمع المدني في مراقبة تطبيق القوانين وإعطاء التوصيات اللازمة وذلك عبر تعزيز الرقابة البيئية وتعزيز مبدأ المساءلة.
- إعادة الانتظام للمؤسسات: من الضروري إعادة انتظام المؤسسات عبر انتخاب رئيس للجمهورية وتشكيل حكومة تستطيع التنسيق مع أصحاب المصلحة لتطبيق الاصلاحات المطلوبة.